فاجعة الكوت تحت مجهر القضاء: أوامر قبض بحق متهمين بالإهمال

بغداد / إعلام القضاء

تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى، اتخذت محكمة استئناف واسط، إجراءات قانونية بخصوص حادث حريق مدينة الكوت في بناية الهايبر ماركت بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥.

وشكلت رئاسة محكمة استئناف واسط، فور ورود التقرير الأمني هيئة تحقيق قضائية ضمت كلا من السادة قاضي أول محكمة تحقيق الكوت وقاضي مكافحة إجرام الكوت وقاضي مكتب التحقيق القضائي/ قاطع البلدة والمدعي العام.

وانتقل السيد رئيس محكمة استئناف واسط والهيئة التحقيقية إلى موقع الحادث، لتباشر الهيئة مهامها في التحقيق وإصدار أوامر قبض وتفتيش بحق مجموعة من المسؤولين والمقصرين عن الحادث.

وأصدرت الهيئة أوامر قبض بحق صاحب البناية وشريكه وفق أحكام المادة ٤١١ / ٣ من قانون العقوبات والمتهم رئيس شعبة تنظيم المدن في بلدية الكوت، ومسؤول شعبة التجاوزات في بلدية الكوت، ومعاون مديرية بلدية الكوت، ومساح في مديرية بلدية الكوت قاطع العقارات، ومسؤولي قسم التجاوزات في قسم الكفاءات، ومسؤول شعبة الوقاية والسلامة في مديرية الدفاع المدني ومدير الدفاع المدني في واسط، وضباط مركز الدفاع المدني، ومدير بلدية الكوت الأسبق، وفقا لأحكام المادة ٣٤٣ / ٣ من قانون

العقوبات، وتم تنفيذ جميع أوامر القبض باستثناء مالك البناية وشريكه، وتم توقيفهم.

ودونت الهيئة التحقيقية إفادات الشهود من العمال العاملين في البناية ومن ضمنهم خمسة عمال يحملون الجنسية السورية كما تم تدوين إفادة شهود العيان في محل الحادث، كما أصدرت قرارا بتدوين أقوال المدعين بالحق الشخصي من ذوي الضحايا، فضلا عن تدوين أقوال المصابين.